

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأجوبة الشافية

في حكم

الاستغفار للمشرّكين والتعزية

كتبه

محمد بن سعيد الأندلسي

عفا الله عنه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد فمن الاعتداء في الدعاء أن يسأل العبد ما لم يكن لله عز وجل أن يفعل، كأن يسأله منازل الأنبياء وليس منهم، أو يسأله المغفرة^[١] للمشركين والرحمة لهم، فسؤاله المغفرة لهم في حكم المخالفة لوعده الله ووعيده، قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦٢]، وهذا ما سنتناوله في هذه الرسالة بالتأصيل والبيان، وسنفصل المقال في حكم الاستغفار للمشركين على صورتيه: الاستغفار للمشرك في حال حياته والاستغفار له بعد وفاته فنقول:

الصورة الأولى: الاستغفار للمشرك بعد موته على الكفر

تقرر في الأصول المحكمة في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ أن الله لا يغفر الشرك إلا بالإسلام والتوبة، ودل على هذا الأصل نصوص كثيرة منها قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ١١]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨٤]، ومن السنة حديث عمرو بن العاص فيه «فَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ فِي قَلْبِي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَمِينَكَ فَلَأُبَايِعَكَ، فَبَسَطَ يَمِينَهُ قَالَ: فَقَبَضْتُ يَدِي، قَالَ: «مَا لَكَ يَا عَمْرُو؟» قَالَ: قُلْتُ: أَرَدْتُ أَنْ أَشْرَطَ، قَالَ: «تَشْرِطُ

[١] الاستغفار: استفعال من غفر بمعنى طلب المغفرة، يقال: اسْتَغْفَرَ اللَّهُ لَذَنْبِهِ وَمَنْ ذَنْبِهِ، فَغَفَرَ لَهُ ذَنْبَهُ مَغْفِرَةً وَغَفَّرًا وَغُفْرَانًا، وأصل الغفر: التَّغْطِيَةُ وَالسَّتْرُ. غَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ أَي سَتَرَهَا. انظر: "لسان العرب" (٢٥/٢)، و"مختار الصحاح" (ص: ٢٢٨).

بِمَاذَا؟» قُلْتُ: أَنْ يُغْفَرَ لِي، قَالَ: «أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟ وَأَنَّ الْهَجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا؟ وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟»^[١].

والتنصيص على النهي عن الاستغفار للمشركين جاء في كتاب الله تعالى كما في قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ۖ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٣]، قال ابن عباس: «ما زال إبراهيم يستغفر لأبيه حتى مات» ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾^[٢]، وعن قتادة في قوله: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ قال: تبين للنبي ﷺ أن أبا طالب حين مات أن التوبة قد انقطعت عنه^[٣]، وعن عبيد بن سليمان قال، سمعت الضحاک في قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الآية، يقول: إذا ماتوا مشركين، يقول الله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، وعن مجاهد في قوله: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ قال: «لما مات»^[٤]، وروي ذلك عن الحكم وعمر بن دينار وعن الحسن وابن المسيب^[٥]، وهو قول عامة السلف.

وهذا يتبين أن إبراهيم عليه السلام استغفر لأبيه حال حياته فلما مات على الشرك تبرأ منه وترك الاستغفار له، وهذا واضح في قول ابن عباس: «ما زال إبراهيم يستغفر

^[١] رواه مسلم برقم ١٢١

^[٢] رواه الطبري برقم ١٧٣٤٣

^[٣] رواه الطبري برقم ١٧٣٤٠

^[٤] رواه الطبري برقم ١٧٣٤٢

^[٥] رواه الطبري برقم ١٧٣٤٧

^[٦] انظر تفسير الطبري وابن أبي حاتم، وقال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْتَغْفِرُ لِأَبُوهِ، وَهُمَا مُشْرِكَانِ، فَقُلْتُ: أَيْسْتَغْفِرُ الرَّجُلُ لِأَبُوهِ وَهُمَا مُشْرِكَانِ؟ فَقَالَ: أَوْ لِمَ يَسْتَغْفِرُ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ؟ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَزَلْتُ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ﴾ قَالَ: "لَمَّا مَاتَ"، فَلَا أَذْرِي قَالَهُ سُفْيَانُ أَوْ قَالَهُ إِسْرَائِيلُ، أَوْ هُوَ فِي الْحَدِيثِ "لَمَّا مَاتَ"

لَأَيِّهِ حَتَّى مَاتَ ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾، وَفِي رِوَايَةٍ: «لَمَّا مَاتَ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ وَكَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ وَالضَّحَّاكُ وَقَتَادَةُ وَغَيْرُهُمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ»^[١].

وبهذا يتقرر أن المنع من الاستغفار للميت الكافر بعد موته مسألة قطعية في الشرع والنصوص فيها صريحة والاتفاق منعقد عليها^[٢]، وليست المسألة من موارد الاجتهاد أو مما يسوغ فيه الخلاف، بل من استغفر للمشركين بعد هلاكهم وموتهم على الكفر فقد كذب النصوص الواردة في الباب وهو كافر بالله تعالى، قال القرافي: "الفرق الثاني والسبعون والمائتان بين قاعدة ما هو من الدعاء كُفِرَ وقاعدة ما ليس بكُفِرَ: اعلم أن الدعاء الذي هو الطلب من الله تعالى له حكم باعتبار ذاته من حيث هو طلب من الله تعالى وهو الندب لاشتمال ذاته على خضوع العبد لربه وإظهار ذلته وإفتقاره إلى مولاه فهذا ونحوه مأمور به، وقد يعرض له من متعلقاته ما يوجب أو يحرمه والتحرير قد ينتهي للكفر، وقد لا ينتهي

فالذي ينتهي للكفر أربعة أقسام: (القسم الأول) أن يطلب الداعي نفي ما دل السمع القاطع من الكتاب والسنة على ثبوته وله أمثلة:

(الأول) أن يقول اللهم لا تعذب من كفر بك أو اغفر له، وقد دلت القواطع السمعية على تعذيب كل واحد ممن مات كافراً بالله تعالى لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، وغير ذلك من النصوص فيكون ذلك كُفْراً؛ لأنه طلب لتكذيب الله تعالى فيما أخبر به وطلب ذلك كُفْراً فهذا الدعاء كُفِرَ.

(الثاني) أن يقول اللهم لا تخلص فلاناً الكافر في النار، وقد دلت النصوص القاطعة على تخلص كل واحد من الكفار في النار فيكون الداعي طالباً لتكذيب خبر الله تعالى فيكون دعاؤه كُفْراً.

(الثالث) أن يسأل الداعي الله تعالى أن يريحه من البعث حتى يسريح من أهوال يوم القيامة، وقد أخبر تعالى عن بعث كل أحد من الثقلين فيكون هذا الدعاء كُفْراً؛ لأنه طلب لتكذيب الله تعالى في خبره^[٣].

^[١] تفسير بن كثير ٢٢٥/٤

^[٢] قال ابن تيمية "فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع" مجموع الفتاوى ٤٨٩/١٢، وجاء في الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ٣٩١/٢: "حرمة الاستغفار للكافر بعد موته مجمع عليها ولو للأبوين، وإنما وقع خلاف في استغفاره للأبوين حال حياتهما إذ قد يسلمان".

^[٣] الفروق ٢٦١/٤ وذكر أمثلة كثيرة من هذا الضرب

وقال الجصاص: "وَأَمَّا مَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَأَزِيدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ» رَوَايَةٌ بَاطِلَةٌ لَا يَصِحُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَفِي تَجْوِيزِهِ انْسِلَاحٌ مِنَ الدِّينِ وَذَلِكَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ دِينِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَوَّلِ مَا بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَنْ تَوَفَّاهُ ﷺ أَنَّهُ دَعَا النَّاسَ إِلَى اعْتِقَادِ تَخْلِيدِ الْكَافِرِ فِي النَّارِ وَأَنَّهُ لَمْ يُجَوِّزْ قَطُّ غُفْرَانَ الْكُفْرِ فَمَنْ جَوَّزَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ جَوَّازَ الْإِسْتِغْفَارِ لِلْكَافِرِ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ" [١].

الصورة الثانية: الاستغفار للمشارك حال حياته رجاء أن يسلم

بعد أن بينا أن محل استغفار إبراهيم لأبيه هو في حال حياته لموعدة وعدها إياه، نقول أن هذه الأمة نهيت أن تتأسى بإبراهيم عليه السلام في هذا الاستغفار كما في قوله تَعَالَى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُكُمْ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْتَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [المتحنة: ٤]، عَنْ مجاهد ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾ قَالَ: نُهُوا أَنْ يَتَأَسَّوْا بِاسْتِغْفَارِ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ، فَيَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ [٢]، وَعَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾... الآية، اتَّسَوْا بِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، مَا خَلَا قَوْلَهُ لِأَبِيهِ: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ فَلَا تَأْتَسَوْا بِذَلِكَ مِنْهُ، فَإِنَّمَا كَانَتْ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ [٣].

قال ابن أبي زمنين: "قَدْ كَانَتْ لَكُمْ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ: لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ، فَلَا تَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ" [٤].

وقال السمعاني: "وَقَدْ قَرَأَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْوَعْدَ كَانَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ اسْتَغْفَرَ لَهُ وَهُوَ مُشْرِكٌ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي سُورَةِ الْمُتَحَنَّةِ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ إِلَى

[١] الفصول في الأصول ٣٠٨/١

[٢] تفسير الطبري ٣١٨/٢٣

[٣] نفس المرجع

[٤] تفسير ابن أبي زمنين ٣٧٧/٤

أَنْ قَالَ: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾، فقد صرح أن إبراهيم ليس بقدوة في هذا الاستغفار، وإنما استغفر له وهو مشرك لمكان الوعد رجاء أن يسلم^[١]. وقال الجصاص: "وَقَوْلُهُ ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾ يَعْنِي فِي أَنْ لَا يَتَأَسَّؤُوا بِهِ فِي الدُّعَاءِ لِلْأَبِ الْكَافِرِ وَإِنَّمَا فَعَلَ إِبْرَاهِيمُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ لَهُ الْإِيمَانَ وَوَعَدَهُ إِظْهَارَهُ فَأَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ مُنَافِقٌ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالتَّاسِّي بِإِبْرَاهِيمَ فِي كُلِّ أَمْرِهِ إِلَّا فِي الاستغفار لِلْأَبِ الْكَافِرِ"^[٢].

ويؤخذ من آية الممتحنة أنه لا يجوز الدعاء للمشرك والكافر حال حياته بالرحمة والمغفرة ولك أن تدعوا لهم بالهداية والصلاح كما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه: «قَدِمَ طُفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو الدَّوْسِيُّ وَأَصْحَابُهُ، عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ دَوْسًا عَصَتْ وَأَبَتْ، فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهَا، فَقِيلَ: هَلَكْتَ دَوْسُ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا وَأَتِ بِهِمْ»^[٣] وكما قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اهْدِ أُمَّ أَبِي هُرَيْرَةَ»^[٤]، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاصَرَ أَهْلَ الطَّائِفِ فَجَاءَهُ أَصْحَابُهُ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَرَقْتَنَا نِبَالَ ثَقِيفٍ، فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِ ثَقِيفًا»^[٥].

وعن سعيد بن جبير قال: «مَاتَ رَجُلٌ يَهُودِيٌّ وَلَهُ ابْنٌ مُسْلِمٌ، فَلَمْ يَخْرُجْ مَعَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ وَيُدْفِنَهُ، وَيَدْعُو لَهُ بِالصَّلَاحِ مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ، وَكَلَهُ إِلَى شَانِهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾^[٦]، وهذا هو الصحيح عن ابن عباس^[٧] في هذه المسألة خلافاً لما يُنقل عنه من جواز الاستغفار في حال الحياة -

^[١] تفسير السمعاني ٣٥٤/٢

^[٢] أحكام القرآن ٣٥٤/٣

^[٣] رواه البخاري برقم ٢٩٣٧

^[٤] رواه مسلم برقم ٢٤٩١

^[٥] رواه أحمد برقم وابن أبي شيبة ١٤٧٠٢ برقم ٣٢٤٩٦ واللفظ له

^[٦] رواه الطبري في تفسيره برقم

^[٧] روى ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبير، قال: مَاتَ رَجُلٌ نَصْرَانِيٌّ وَلَهُ ابْنٌ مُسْلِمٌ، فَلَمْ يَتَّبِعْهُ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَّبِعْهُ، وَيُدْفِنَهُ، وَيَسْتَغْفِرَ لَهُ فِي حَيَاتِهِ»، وَأَخْرَجَ ابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ مَرْذُوقٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانُوا يَسْتَغْفِرُونَ لَهُمْ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فَلَمَّا نَزَلَتْ امْسَكُوا عَنِ الاسْتِغْفَارِ لَأَمْوَانِهِمْ وَلَمْ يَنْهَوْا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْأَحْيَاءِ حَتَّى يَمُوتُوا ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾ الْآيَةَ، فَعَلِيَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِي: قَرَأْتُ فِي كِتَابِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْفَرَاتِ بِخَطِّهِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ

كما في بعض الروايات - فإنها لا تخلوا من الاضطراب في متنها، ولفظ الاستغفار الوارد عن ابن عباس رضي الله عنه يُحمل على الدعاء بالصلاح كما في هذه الرواية المبيّنة وهو الموافق للأصول الكلية.

أما ما يذكره بعضهم من النصوص كحجة لهم في جواز الاستغفار للمشاركين حال حياتهم فهو من قبيل المتشابه، كحديث عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، ضَرَبَهُ قَوْمُهُ فَأَذَمَوْهُ، وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»^[١]، ومثله روي عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»^[٢]، فالعفو هنا عما جنوه عليه في نفسه لعدم المؤاخذة به لا محو ذنوبهم كلها لأن ذنب الكفر لا يمحي، وتأويله ما قَالَ أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَانَ: «يَعْنِي هَذَا الدُّعَاءُ أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ أُحُدٍ لَمَّا شُجَّ وَجْهُهُ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي» ذَنبُهُمْ بِي مِنَ الشَّيْءِ لَوْجِي، لَا أَنَّهُ دُعَاءٌ لِلْكَفَّارِ بِالْمَغْفِرَةِ، وَلَوْ دَعَا لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ لَأَسْلَمُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا مَحَالَةَ»^[٣]، أي: لو دعا لهم بالمغفرة لأسلموا في حينهم فهو دعاء لهم بالإسلام كما في واقعة فتح مكة، حيث جاء في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، مَا تَقُولُونَ؟» قَالُوا: نَقُولُ: ابْنُ أَخٍ، وَابْنُ عَمٍّ رَحِيمٍ كَرِيمٍ، ثُمَّ عَادَ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: «فَإِنِّي أَقُولُ كَمَا قَالَ أَخِي يُوسُفُ: ﴿قَالَ لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾»^[٤] فخرَجُوا فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ»^[٥].

فمثل هذه النصوص المتشابهة تُفهم على وفق الأصول الكلية التي سبق إيرادها فقولهُ ﷺ «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» يُوجَّه على موافقة النصوص السابقة ويفهم على ضوءها لأنه كلام محتمل، فقد يُحمل على أن ذلك قبل النهي وجاء النهي

إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَقِيه، قَالَ: سَأَلَ يَعْْنِي: صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ مِمَّنْ سَمِعَ التَّفْسِيرَ؟ قَالَ: مِنْ لَا أَحَدًا" تاريخ بغداد ٣٨٠/١٣

وقال ابن حبان: "روى عن ابن عباس ولم يره"، وقال ابن طهمان، عن يحيى: علي بن أبي طلحة روى عنه بديل في التفسير ولم يسمع من ابن عباس شيئا فروى مُرسلاً". تهذيب الكمال ٣٢/٤

[١] رواه البخاري برقم ٣٤٧٧

[٢] رواه ابن حبان برقم ٩٧٣

[٣] صحيح ابن حبان ٢٥٥/٣

[٤] رواه النسائي برقم ١١٢٣٤

بعده، أي ساع ذلك للنبي ﷺ اقتداء بإبراهيم عليه السلام ثم ورد نسخ ذلك، أو يُحمل أن يكون ذلك سؤالاً في إسقاط حقه عندهم كما سبق، لا لسؤال إسقاط حقوق الله، فللمرء أن يسقط حقه عند المسلم والكافر، وعليه فلا يجوز الاستغفار للمشركين أو الترحم عليهم أبداً حتى يسلموا لا في حال حياتهم ولا بعد مماتهم.

فصل

حكم شهادة جنازة من مات من القرابة وهو مشرك غير الحربي

ومن فروع هذه المسألة حكم شهادة جنازة من مات من القرابة وهو مشرك؟ وجاء في هذه المسألة عدة آثار منها:

❁ قَالَ عَلِيٌّ: لَمَّا مَاتَ أَبُو طَالِبٍ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَمَّكَ الضَّالَّ قَدْ مَاتَ فَقَالَ لِي: «اذْهَبْ فَوَارِهِ، وَلَا تُخَدِّثَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَنِي» قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ فَوَارَيْتُهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَيْهِ وَعَلَيَّ أَثَرُ الثُّرَابِ وَالْغُبَارِ، فَدَعَا لِي: بِدَعَوَاتٍ مَا يَسُرُّنِي أَنَّ لِي بِهَا مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ»^[١].

❁ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ قَيْسُ بْنُ شَمَّاسٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمَّهُ تُوقِيَتْ وَهِيَ نَصْرَانِيَّةٌ، وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَحْضَرَهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْكَبْ دَابَّتَكَ، وَسِرْ أَمَامَهَا، فَإِذَا رَكِبْتَ وَكُنْتَ أَمَامَهَا فَلَسْتَ مَعَهَا»، قَالَ عَلِيٌّ بْنُ سَهْلٍ: رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَسْأَلُ أَبِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَهُ بِهِ»^[٢].

وهذه الأحاديث المرفوعة مع ضعفها عليها العمل عند الصحابة كما روي عن عامتهم:

^[١] ضعيف: أخرجه أحمد برقم ٧٥٩ وأخرجه النسائي ١١٠/١ وأخرجه الطيالسي (١٢٠)، ومن طريقه البيهقي في "دلائل النبوة" ٣٤٨/٢ وأخرجه الشافعي في "مسنده" ٢٠٧/١ عن عمرو بن الهيثم، وابن الجارود (٥٥٠) من طريق وهب بن جرير، كلاهما عن شعبة، به، وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٧/٣.

قال البيهقي: "أُورِدَهُ فِيمَا أَلَزَمَ الْعِرَاقِيَيْنَ فِي خِلَافِ عَلِيٍّ، وَنَاجِيَةِ بَنِي كَعْبٍ هَذَا، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ غَيْرَ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَقَاطِ، وَرَوَى مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَوْضَعُ مِنْ ذَلِكَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَاسِمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ قَارِسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ قَالَ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيٌّ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ" معرفة السنن والآثار ١٣٦/٢

^[٢] ضعيف: رواه الخلال في أحكام أهل الملل برقم ٦٢٣، ورواه الدارقطني في السنن برقم ١٨٣٥ وقال: أَبُو مَعْشَرٍ ضَعِيفٌ.

❁ عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «مَاتَتْ أُمُّ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ وَهِيَ نَصْرَانِيَّةٌ فَشَهِدَهَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ» [١].

❁ وَعَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: مَاتَتْ أُمِّي وَهِيَ نَصْرَانِيَّةٌ فَأَتَيْتُ عُمَرَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «ارْكَبْ دَابَّةً وَسِرْ أَمَامَهَا» [٢].

❁ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: مَاتَتْ أُمُّ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ، وَهِيَ نَصْرَانِيَّةٌ فَسَأَلَ ابْنُ مُغَفَّلٍ فَقَالَ: إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَحْضَرَهَا، وَلَا أَتْبَعُهَا قَالَ: «ارْكَبْ دَابَّةً وَسِرْ أَمَامَهَا غُلُوءَةً، فَإِنَّكَ إِذَا سِرْتَ أَمَامَهَا فَلَسْتَ مَعَهَا» [٣].

❁ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ أَبُوهُ نَصْرَانِيًّا؟ قَالَ: يَشْهَدُهُ وَيَدْفِنُهُ» [٤].

وروى الخلال عن الإمام أحمد ورايات في الباب منها:

❁ قال الخلال أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ الْهَيْثَمِ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُوسَى حَدَّثَهُمْ، أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: يَتَّبِعُ الْمُسْلِمَ جَنَازَةَ الْمُشْرِكِ؟ قَالَ: نَعَمْ

❁ وقال الخلال أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مَطَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَهُوَ يَهُودِي، وَلَهُ وَلَدٌ مُسْلِمٌ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: يَرْكَبُ دَابَّتَهُ، وَيَسِيرُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَلَا يَكُونُ خَلْفَهَا، فَإِذَا أَرَادُوا أَنْ يَدْفِنُوهُ رَجَعَ، مِثْلَ قَوْلِ عُمَرَ

❁ وقال الخلال أَخْبَرَنِي حَمْرَةُ بْنُ الْقَاسِمِ الْهَاشِمِيُّ، وَعِصْمَةُ بْنُ عِصَامٍ، وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ عَلَى بَعْضٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَنْبَلٌ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُسْلِمِ تَكُونُ أُمُّهُ نَصْرَانِيَّةً أَوْ أَبُوهُ، أَوْ أَخُوهُ، أَوْ ذُو قَرَابَةٍ تَرَى أَنَّ يَلِيَّ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ حَتَّى يُوَارِيَهُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ أَبًا، أَوْ أُمًّا، أَوْ أَخًا، أَوْ قَرَابَةً فَوَلِيَّهِ وَحَضَرَهُ فَلَا بَأْسَ؛ قَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ، عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنْ يُوَارِيَ أَبَا طَالِبٍ.

قُلْتُ: فَتَمَرَى أَنْ يُغَسِّلَ هُوَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَهْلُ دِينِهِ، وَهُوَ حَاضِرٌ يَكُونُ مَعَهُمْ، حَتَّى إِذَا ذَهَبُوا تَرَكَهُ مَعَهُمْ وَهُمْ يُلُونَهُ» [٥].

[١] رواه ابن أبي شيبة برقم ١١٨٤٢

[٢] رواه ابن أبي شيبة برقم ١١٨٤٤

[٣] رواه ابن أبي شيبة برقم ١١٨٤٥

[٤] رواه الخلال في أحكام أهل الملل برقم ٦٢٨

[٥] روى الأناور الخلال في أحكام أهل الملل تحت باب: الرجل يتبع قرايته المشرك.

فنقول أنَّ من مات أحد قرابته على الشرك - غير الحربي - فله أن يركب أمام الجنازة ولا يكون خلفها ولا يلي غسلها ودفنها أو يشهد الصلاة عليها^[١]، ويُستدل له بعموم جواز زيارة قبر المشرك كما ورد عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «اسْتَأذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأُمَّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ أَنْ أُرْوَرَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي»^[٢].

فصل

تعزية الكافر غير الحربي

ومن فروع هذه المسألة تعزية الكافر غير الحربي، "ومعنى التعزية التسلية والحث، أي: حث المصاب على الصبر بوعده الأجر، والدعاء للميت إن كان مسلمًا، والمصاب أي: الدعاء للمصاب"^[٣]، وفي المسألة خلاف بين الفقهاء فذهب الشافعي^[٤] وأحمد في رواية إلى جواز تعزية الكافر غير الحربي، وذهب مالك إلى المنع في رواية عنه، "وُسئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ يَهْلِكُ أَبُوهُ وَهُوَ كَافِرٌ أَتَرَى أَنْ يُعْزَى بِهِ فَيَقُولُ: أَجْرَكَ اللَّهُ فِي أَبِيكَ؟".

قال: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُعْزَى يَقُولُ اللَّهُ: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يَرْتُوهُمْ وَقَدْ أَسْلَمُوا حَتَّى يُهَاجِرُوا.

قال ابن رشد: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مِنْ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُعْزَى بِأَبِيهِ الْكَافِرِ لَيْسَ بَيِّنًا، لِأَنَّ التَّعْزِيَةَ تَجْمَعُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ وَذَكَرَ الثَّلَاثَةَ الْأَشْيَاءَ الْمُتَقَدِّمَةَ عَنْهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى التَّعْزِيَةِ فِي أَوَّلِ الْقَوْلَةِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْكَافِرُ يُمْنَعُ فِي حَقِّهِ الشَّيْءُ الْأَخِيرُ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]، وَلَيْسَ مَنْعُ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ الْكَافِرِ وَالْمَرْحُومِ عَلَيْهِ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ بِالَّذِي يَمْنَعُ مِنْ تَعْزِيَةِ ابْنِهِ الْمُسْلِمِ بِمُصَابِهِ بِهِ، إِذْ لَا مُصِيبَةَ عَلَى الرَّجُلِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَمُوتَ أَبُوهُ الَّذِي كَانَ يَحِنُّ عَلَيْهِ وَيَنْفَعُهُ فِي دُنْيَاهُ كَافِرًا فَلَا يَجْتَمِعُ بِهِ فِي أَخْرَاهُ فَيَمُوتُ عَلَيْهِ الْمُصِيبَةُ وَيُسَلِّيهِ مِنْهَا وَيُعْزِيهِ

[١] قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ قَالَ مَالِكٌ: لَا يُغْسَلُ الْمُسْلِمُ وَالِدُهُ إِذَا مَاتَ الْوَالِدُ كَافِرًا، وَلَا يَتَّبَعُهُ وَلَا يُدْخِلُهُ قَبْرَهُ إِلَّا أَنْ يَخْشَى

أَنْ يَضِيعَ قَبْرُهُ "المدونة ٢٦١/١"

[٢] رواه مسلم برقم ٩٧٦

[٣] كشف القناع ١٦١/٢

[٤] المجموع ٢٥٧/٥

فِيمَا بَمَنْ مَاتَ لِلْأَنْبِيَاءِ الْأَبْرَارِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - مِنَ الْقَرَابَةِ وَالْأَبَاءِ الْكُفَّارِ وَيَحُضُّهُ عَلَى الرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ وَيَدْعُو لَهُ بِجَزِيلِ الثَّوَابِ إِلَى اللَّهِ، إِذْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُوجَرَ الْمُسْلِمُ بِمَوْتِ أَبِيهِ الْكَافِرِ إِذَا شَكَرَ اللَّهَ وَسَلَّمَ لِأَمْرِهِ وَرَضِيَ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَزَالُ الْمُسْلِمُ يُصَابُ فِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَحَامَتِهِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَتْ لَهُ خَطِيئَةٌ» وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَهَلْ يَشْكُ أَحَدٌ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُجِرَ بِمَوْتِ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ لِمَا وَجَدَ عَلَيْهِ مِنَ الْحُزْنِ وَالْإِشْفَاقِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْزِيَ جَارَهُ الْكَافِرَ بِمَوْتِ أَبِيهِ الْكَافِرِ لِذِمَامِ الْجَوَارِ فَيَقُولُ: أَخْلَفَ اللَّهُ لَكَ الْمَصِيبَةَ وَجَزَاهُ أَفْضَلَ مَا جَزَى بِهِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ دِينِهِ فَالْمُسْلِمُ بِالتَّعْزِيَةِ أَوْلَى وَهُوَ بِذَلِكَ أَحَقُّ وَآخِرُ^[١].

وقال ابن قدامة "وَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، عَنْ تَعْزِيَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَهِيَ تُخْرَجُ عَلَى عِيَادَتِهِمْ، وَفِيمَا رَوَيْتَانِ: إِحْدَاهُمَا، لَا نَعُودُهُمْ، فَكَذَلِكَ لَا نَعْزِيهِمْ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَبْدُؤُهُمْ بِالسَّلَامِ» وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ.

وَالثَّانِيَةُ: نَعُودُهُمْ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَتَى غُلَامًا مِنَ الْيَهُودِ كَانَ مَرِيضَ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: أَسْلِمَ. فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: أَطْعَ أَبَا الْقَاسِمِ فَأَسْلَمَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ بِي مِنَ النَّارِ.» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. فَعَلَى هَذَا نَعْزِيهِمْ فَنَقُولُ فِي تَعْزِيَتِهِمْ بِمُسْلِمٍ: أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاءَكَ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ. وَعَنْ كَافِرٍ: أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَلَا نَقْصَ عَدَدِكَ. وَيَقْصِدُ زِيَادَةَ عَدَدِهِمْ لِيَتَكَثَّرَ جَزْيُهُمْ^[٢].

ونقول: أن تعزية الكافر بقريبه المسلم أو العكس - كأن يقول إنا لله وإنا إليه راجعون - لا حرج فيها، أما تعزية الكافر بقريبه الكافر: فإذا كان القصد من التعزية أن يرغبهم في الإسلام فإنه يجوز له ذلك، ويستدل لذلك بعبادة النبي ﷺ للغلام اليهودي عند موته وهي محمولة على قصد الدعاء إلى الإسلام وهذا من مقاصد الشريعة، أما إذا لم تكن التعزية بهذا القصد فالمنع منها أرجح.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَكْبَرُ طَهَّانَا أَنْ نَلْبِسَ لَكَ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ

عَلَيْ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَصَلِّهِمُ وَالْطَّاهِرِينَ.

^[١] مواهب الجليل ٢/٣٣٢

^[٢] المغني ٢/٤٠٦

مَشَتْ

